

الوثيقة 131-A
18 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

مذكرة من المدير

توصيات من الفريق الفرعي المعني بمسائل القطاع الخاص
إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002

قام الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في اجتماعه المعقود في 14 و15 يناير 2002 بصياغة توصيات تتصل بالتحديات التي يواجهها أعضاء قطاع التنمية في الوقت الحاضر وبالتغيرات الهيكلية التي يمكن النظر فيها لتحسين سير أعمال الفريق الفرعي كما تتصل بالأولويات المقبلة التي ينبغي أن يأخذها مكتب تنمية الاتصالات في الاعتبار وبالوسائل المدافعة إلى تعزيز مشاركة أعضاء القطاع أثناء المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات.

وقد أحيلت هذه التوصيات إلى اجتماع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات المعقود في الفترة من 16 إلى 18 يناير 2002 وبسبب الافتقار إلى الوقت وكذلك بسبب عدم تمكن الفريق الاستشاري من الاتفاق على إدراج هذه التوصيات في تقرير الفريق الفرعي إلى المؤتمر العالمي طلب الفريق الاستشاري إحالة الناتج التالي من الفريق الفرعي إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات ليقرر عندئذ أنسب سبل التصرف. وقام المدير بمراجعة المساهمة الصادرة عن الفريق الفرعي ويسرُّه أن يقدمها إلى المؤتمر العالمي للعلم.

التحديات التي تواجه أعضاء قطاع التنمية

يواجه أعضاء قطاع التنمية من كثير من البلدان المتقدمة والنامية تحديات كثيرة حيث تشتد الحاجة إلى تنمية الاتصالات. ومن هذه التحديات ما يلي:

- (1) ضرورة تحسين النفاذ إلى السوق، الأمر الذي يزيد من كفاءة السوق ويقلل من تأخير تسويق المنتجات ويخفض تكاليف الاستثمار؛
- (2) زيادة الشفافية والخصوصية في الإطار التنظيمي للاتصالات مع المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص سواء في مرحلة الصياغة أو التنفيذ. وضع قواعد تنظيمية أفضل استدامة وملاءمة والتخلص من القواعد التنظيمية المفرطة في صدد أنظمة الاتصالات الجديدة؛
- (3) انخفاض مستويات الكثافة الهاتفية لمعظم خدمات الاتصالات في كثير من البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة إدخال تكنولوجيات وخدمات جديدة بطريقة تحقق فعالية التكاليف ويمنع بالتالي تنفيذ النفاذ الشامل؛

- 4) ضرورة تسهيل التطور السلس من الشبكات الموروثة إلى شبكات الجيل المقبل من أجل حماية الاستثمارات الحالية والعمل في الوقت نفسه على إدماج فوائد التكنولوجيات الجديدة؛
- 5) صعوبة وضع برامج لبناء الطاقات في الوقت المناسب وبأسعار معقولة من أجل الحصول على قوة عمل متمرسه وماهرة؛
- 6) الحاجة إلى تحسين شروط السياسات الاستثمارية والتجارية، بما في ذلك سياسات الضرائب، لتشجيع استثمار القطاع الخاص (المحلي والأجنبي معاً) في صناعة الاتصالات؛
- 7) زيادة توفر ودقة البيانات من شركات التشغيل.

توصيات بالتغييرات الهيكلية في الفريق الفرعي

في محاولة لمساعدة أعضاء قطاع التنمية للتصدي للتحديات المعروضة أعلاه أوصى الفريق الفرعي بأن يستمر العمل كفريق خاص يعالج قضايا القطاع الخاص وكهيئة استشارية للفريق الاستشاري. ويوصي الفريق الفرعي أيضاً أن يتم تغيير اسمه ليصبح "فريق العمل المعني بقضايا القطاع الخاص".

ويوصي فريق العمل أيضاً بتعديل اختصاصات الفريق لتوضح متطلبات فترة السنوات الأربع القادمة. ويشير بالتحديد بتغيير البند الأخير في الاختصاصات الحالية ليصبح نصه: "مناقشة أساليب كفاءة إدراج زيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة العمل التالية (2003-2007) وفي دورة أعمال لجنّي الدراسات".

اقتراحات برنامجية مقدمة إلى مكتب تنمية الاتصالات

يوصي الفريق الفرعي بأن يضطلع مكتب تنمية الاتصالات في فترة السنوات الأربع التالية (2003-2007) بإجراءات محددة على سبيل الأولوية لتحسين استجابته لاحتياجات أعضاء قطاع التنمية. ويوصي بالتحديد بأن تشمل أولويات مكتب تنمية الاتصالات ما يلي:

- 1) تحسين بناء سمعة مكتب تنمية الاتصالات من خلال الترويج لأنشطته وإنجازاته بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وكذلك في المجتمع الدولي؛
- 2) وضع مهام للمكاتب الإقليمية للاتحاد لتحسين آليات زيادة مشاركة أعضاء القطاع في أنشطة هذه المكاتب؛
- 3) تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الاستبعاد في صدد فرص الشراكات والمشاريع التي يشترك فيها القطاع الخاص؛
- 4) العمل كجهة لتسهيل تجميع الدول الأعضاء بما في ذلك الهيئات التنظيمية وأعضاء القطاع لتعزيز تبادل المعلومات بشأن الموضوعات الجوهرية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتسهيل تحسين فهم المسائل السياسية والتنظيمية في مجال الاتصالات وكل المبادرات الأخرى التي تضيف إلى قيمة أعضاء القطاع؛
- 5) إبلاغ الدول الأعضاء بأهمية الاعتبارات المالية والاعتبارات المتصلة بالشركات التجارية التي تؤثر على القرارات التجارية والاستثمارية للقطاع الخاص في مجال الاتصالات؛
- 6) تعزيز تقاسم المعلومات، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع. واقتسام المعلومات بطريقة أكثر فعالية في صدد البرامج القائمة والقادمة لمكتب تنمية الاتصالات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع عن طريق الإنترنت وموقع الاتحاد على شبكة الويب وغير ذلك من الوسائل التي تحقق فعالية التكاليف؛
- 7) تحسين التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وكذلك مؤسسات التمويل وتشجيع وتعزيز فرص الربط الشبكي لأعضاء القطاع؛

- (8) تشجيع وتسهيل وضع برامج وأنشطة لتنمية الموارد البشرية لتشجيع مشاركة القطاعين الخاص والعام؛
- (9) التشجيع على إنشاء رابطات إقليمية لأعضاء القطاع وذلك لتحسين التعاون الإقليمي فيما بين وحدات القطاع الخاص.

مشاركة أعضاء القطاع في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002

لتعزيز مشاركة أعضاء قطاع التنمية في المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات في إسطنبول بتركيا (18-27 مارس 2002) وضع الفريق الفرعي الاقتراحات التالية:

- (1) يجوز تعيين أعضاء القطاع لرئاسة اللجان في المؤتمر العالمي وفقاً لما ينص عليه الرقم 28B من المادة 3 من دستور الاتحاد التي تعلن أنه "يجوز لهم (أعضاء القطاع) تولي مناصب رؤساء ونواب رؤساء جمعيات القطاعات واجتماعاتها والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات"؛
- (2) يجوز للمؤتمر العالمي أن ينشئ فريقاً عاملاً تابعاً للجلسة العامة ومعنياً بمسائل القطاع الخاص وبالمشاركة؛
- (3) ينبغي أن تنص اختصاصات فريق العمل المعني بدور القطاع الخاص في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على ما يلي في حالة الموافقة على هذه الاختصاصات:
 - تحديد الإجراءات الملائمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في استخدام وتطوير فرص المشاريع والاستثمارات في البلدان النامية؛
 - إدماج مسائل ومنظور القطاع الخاص وبرامجه الخاصة في برامج عمل قطاع التنمية.

الخلاصة

يعرب الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص عن تقديره لفرصة تقديم توصياته إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من أجل تعزيز المشاركة والتعاون في أنشطة قطاع التنمية في المستقبل. ونلاحظ أن قطاع الاتصالات قطاع حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ولهذا يجب النظر في التوصيات الواردة أعلاه في ضوء الاحتياجات الخاصة ومستويات التنمية للبلدان والمناطق في كل أنحاء العالم.